

أسلوب الاستفهام
في ديوان تاج الدين الحسن بن راشد الحليّ
دراسة نحويّة

أ.د. أمين عبيد جيجان الدليمي
جامعة بابل /كلية التربية
عامر عبد نعمة عبدالله

*Interrogative Style
in the Diwan of Taj Al-Din Al-Hasan bin
Rashid Al-Hilli
A Grammatical Study*

*Prof. Dr. Amin Obaid Jijan Al-Dulaimi
University of Babylon/College of Education
Amer Abd Nimah Abdullah*

الملخص

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على أنماط أسلوب الاستفهام التي وردت في ديوان تاج الدين الحسن بن راشد الحليّ، مع بيان أهم الخصائص النحويّة التي تميّزت بها، وقد استعمل الباحثان المنهج الوصفيّ، وهو منهج قائم على إحصاء عدد المرات التي استعمل فيها الشاعر الحليّ كلّ أداة من أدوات الاستفهام، وتحليل السياقات اللغويّة التي وردت فيها تلك الأدوات.

الكلمات المفتاحيّة: الاستفهام، الحسن بن راشد الحليّ، أسلوب الاستفهام.

Abstract

This research aims to identify the types of interrogative style that appeared in the Diwan of Taj al-Din al-Hasan bin Rashid al-Hilli, with an explanation of the most important grammatical characteristics that distinguished them. The researcher used the descriptive method, which is a method based on counting the number of times that the poet al-Hilli used each of the interrogative tools, and analyzing the linguistic contexts in which those tools appeared.

Keywords: Interrogation, Al-Hassan Bin Rashed Al-Hilli, Interrogation manner.



المقدمة

الحمد لله خير معين، وبه نستعين، والصلاة والسلام على نبيّه الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين.
أمّا بعد:

فالشاعر تاج الدين الحسن بن راشد الحليّ، من شعراء الحلة وأعلامها المبرزين، وُلِدَ في هذه المدينة المعطاء بالعلماء والأدباء والشعراء وشتّى العلوم المختلفة، ولكن الذي ينقصنا في هذه الشخصية الحليّة أنّنا لم نتعرّف بالتحديد السنة التي وُلِدَ فيها، وهذا ما بخلت به بعض المصادر، ولكن هناك مصادر ذكرت بأنّ الشاعر الحسن بن راشد الحليّ كان حيّاً سنة (٨٣٠هـ).

درس الشاعر على يد كبار العلماء والفقهاء، وأخذ عنهم العلم والفقه، حتّى صار فقيهاً كبيراً في عصره، وكان من تلامذة المقداد السيوريّ، وللشاعر ديوان عُرف باسمه (ديوان الحسن بن راشد الحليّ)، وهذا الديوان حقّقه الأستاذ الدكتور عبّاس هاني الجرخ، وتكلّم الشاعر في هذا الديوان على أمور مختلفة، منها أمور تخصّ أهل البيت (عليه السلام)، وأمور أخرى تخصّ العبادات، كالصلاة والغسل والجنابة وغيرها.

وقد شرعنا في هذا البحث بتناول أسلوب الاستفهام في هذا الديوان؛ لكونه يمثّل نمطاً تركيبياً من أنماط الجمل الإنشائية التي يلجأ إليها المتحدّثون باللغة في أثناء العلميّة التواصلية فيما بينهم، فأنت عندما تريد أن تستفهم، فإنّك تكون قد طلبت العلم عن

شيء أو أمر لم يكن معلومًا في ذهنك، أو تريد أن تستفهم عمّا هو معلوم؛ لغرض التحقق والتثبت.

وتناولنا (أسلوب الاستفهام) في هذا الديوان، والتعرّف إلى مفهوم الاستفهام في المعنى اللغوي والاصطلاحي، والأدوات والحروف التي ذكرها علماء اللغة لهذا الأسلوب، مع ذكر الأسباب التي دفعت بالنُّحاة إلى أن تحتلّ هذه الأدوات الصدارة في سياق الجملة الاستفهاميّة.



تقديم للبحث

أولاً: الاستفهام في اللغة

يمثل الاستفهام في اللغة نمطاً تركيبياً من أنماط الجمل الإنشائية الطليعية التي يلجأ إليها المتحدثون باللغة العربية في أثناء العملية التواصلية فيما بينهم، فأنت عندما تستفهم، تكون قد طلبت العلم عن شيء أو أمر لم يكن معلوماً في ذهنك، أو تستفهم عما هو معلوم؛ لغرض التحقق والتثبت، ويكاد يتفق أغلب علماء اللغة على أن حد الاستفهام يكاد لا يخرج عن معنى الطلب الذي يراد به (الفهم).

وقال به الخليل بن أحمد الفراهيدي: «فهم: فهمت الشيء فهمًا وفهمًا: عرفتُه وعقلته، وفهمت فلاناً وأفهمته: عرفتُه، ورجلٌ فهمٌ: سريع الفهم»^(١).

وقال ابن منظور: «فهم: الفهم: معرفتك الشيء بالقلب. فهمه فهمًا وفهمًا وفهامة: علمه؛ الأخيرة عن سيبويه. وفهمت الشيء: عقلته وعرفتُه. وفهمت فلاناً وأفهمته، وتفهم الكلام: فهمه شيئاً بعد شيء. ورجلٌ فهمٌ: سريع الفهم، ويقال: فهمٌ وفهمٌ. وأفهمه الأمر وفهمه إياه: جعله يفهمه. واستفهمه: سأله أن يفهمه. وقد استفهمني الشيء فأفهمته وفهمته تفهيمًا»^(٢).

ويُفهم من المعاني السابقة أن الاستفهام في اللغة يتعلق بطلب الفهم، إلا

(١) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، مادة (فهم): ١٦ / ٤.

(٢) لسان العرب، ابن منظور، مادة (فهم): ٤٥٩ / ١٢.

أنَّ هناك من العلماء من جمع بين الاستفهام والاستخبار بمعنى واحد، وهو طلب الفهم^(١).

وهناك من فرّق بين هذين المعنيين، فالاستخبار هو طلب الخبر، أمّا الاستفهام فهو طلب الفهم، بعد أن تكون قد أُخبرت^(٢).

ومن النحويّين من يرى أنَّ الاستفهام في اللغة الفصيحة يشبه الأمر، وذلك انطلاقاً من أنَّك تسأل عن معرفة شيء يدور في ذهنك، وقد تتحقّق هذه المعرفة أو لا، وكذلك الأمر قد يقوم المأمور بتنفيذ ما يُطلَب منه أو لا، يقول سيبويه: «وإنّما فعلوا ذلك بالاستفهام؛ لأنّه كالأمر في أنّه غير واجبٍ، وأنّه يريد من المخاطب أمراً لم يستقر عند السائل»^(٣).

ثانياً: الاستفهام في الاصطلاح

أسلوب الاستفهام هو مصطلح أطلقه النحويّون على جملة من التراكيب الإنشائية التي تؤدّي بأسلوبٍ مخصوصٍ لفظاً أو تركيباً أو أداءً، أو باللفظ والتركيب والأداء مجتمعة، فحدّده في المفهوم الاصطلاحيّ يكاد لا يخرج عمّا هو عليه في اللغة، فقد قيل: هو الأسلوب الذي يُراد منه طلب الفهم على وجه الخصوص^(٤).

وقيل أيضاً: «الاستفهام: استعلام ما في ضمير المخاطب، وقيل: هو طلبُ حصول صورة الشيء في الذهن، فإنّ كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشئين أو لا وقوعها

(١) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ١/١٣٩.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٢/٣٢٦.

(٣) الكتاب: ١/٩٩.

(٤) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١/١٣.

فحصولها هو التصديق، وإلاّ فهو التصوّر»^(١).

ومن النحويّين من جمع بين مصطلحي الاستفهام والاستخبار، كابن فارس، إذ قال: «الاستخبار: طلبُ خبر ما ليس عند المستخبر، وهو الاستفهام»^(٢).

ويبيّن أيضًا أنّ الاستخبار يأتي بمنزلة تسبق الاستفهام؛ لأنّك تستخبر فتُجيب بشيء، فربّما فهمته أو لم تفهمه، إلّا أنّك في حال السؤال مرّة ثانية، فإنّك مستفهم، فتقول: أفهمني ما قلته لي^(٣)، وقال عبد القاهر الجرجاني عن هذين المصطلحين: «إنّ الاستفهام: استخبارٌ والاستخبارُ هو طلبٌ من المخاطب أن يخبرك»^(٤).

إلّا أنّ هناك من النحويّين من زاد مصطلحًا آخر غير الاستفهام والاستخبار، وهو مصطلح الاستعلام، يقول ابن الشجري: «الاستخبارُ والاستفهامُ والاستعلامُ واحدٌ، فالاستخبارُ هو طلب الخبر، والاستفهامُ هو طلب الفهم، والاستعلامُ هو طلب العلم، فالاستفهام أدواته حروفٌ، وأسماء وظروف، فالحروف (الهمزة، وهل، وأم)، والهمزة أمّ الباب»^(٥).

وتابعه ابن يعيش بقوله: «الاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد، فالاستفهام هو مصدر (استفهمت)، أي بمعنى طلبت الفهم، وهذه السين تفيد الطلب، وكذلك الحال بالنسبة إلى الاستعلام والاستخبار، فهما مصدران (استعلمت) و(استفهمت)»^(٦).

(١) التعريفات: ٢٥.

(٢) الصاحبى في فقه اللغة: ٣٠٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٢.

(٤) دلائل الإعجاز: ١١٨.

(٥) أمالي ابن الشجري: ٣/ ٥٦٢.

(٦) شرح المفصل، لابن يعيش: ٩٩/ ٥.

ومثلما جاءت التعريفات عند النحويين بأن أسلوب الاستفهام طلب الفهم عند أغلبهم، كان البلاغيون قد عرّفوه بأنّه: «طلب حصول ما في الذهن، والمطلوب حصوله في الذهن إمّا أن يكون حكمًا بشيء على شيء، أو لا يكون، فالأوّل منه هو التصديق، ويمتنع انفكاكه من تصوّر الطرفين، والثاني هو التّصوّر، ولا يمتنع انفكاكه من التصديق»^(١).

وعرّفه العلوي أيضًا، إذ قال: «طلب المراد من الغير على جهة الاستعلام، فقولنا: طلب المراد، عام فيه، وفي الأمر، وقولنا: على جهة الاستعلام، يخرج منه الأمر، فإنّه طلب المراد على جهة التحصيل والإيجاد»^(٢).

أدوات الاستفهام

ذهب النحويون إلى أن أدوات الاستفهام لها الصدارة في الكلام، إذ يقول ابن الشجري: «والاستفهام يقع صدر الجملة، وإنّما لزم تصديره؛ لأنّك لو أخرته، تناقض كلامك، فلو قلت: جلس زيد أين، وخرج محمّد متى، جعلت أوّل كلامك جملة خبريّة، ثمّ نقضت الخبر بالاستفهام، فذلك وجب أن تقدّم الاستفهام، فتقول: أين جلس زيد؟ ومتى خرج محمّد؟ لأنّ مرادك أن تستفهم عن مكان جلوس زيد، وزمان خروج محمّد، فزال بتقديم الاستفهام التناقض»^(٣).

ويقول ابن يعيش في هذه الأدوات: «إن الاستفهام له صدر الكلام، من قبّل أنّه حرف دخل على جملة تامّة خبريّة، فنقلها من الخبر إلى الاستخبار، فوجب أن يكون متقدّمًا عليها؛ ليفيد ذلك المعنى فيها، كما كانت (ما) النافية كذلك، حيث

(١) مفتاح العلوم: ١٢٣.

(٢) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ١٥٨/٣.

(٣) الأمل الشجرية: ٢٦٤/٢.

دخلت على جملة إيجابيّة، فنقلت معناها إلى السلب، فكما لا يتقدّم على ما كان من جملة النفي، كذلك لا يتقدّم على الهمزة شيء من الجملة المستفهم عنها، فلا تقول: ضربت أزيداً؟ هكذا مثل صاحب الكتاب، والجيد أن تقول: زيدا أ ضربت؟ فتقدّم المعمول على الهمزة؛ لأنّك إذا قدّمت شيئاً من الجملة، خرج عن حكم الاستفهام^(١).

والاستفهام هو سياق فعليّ يقتضي الفعل ويطلبه، يقول ابن يعيش: «اعلم أنّ الاستفهام يقتضي الفعل ويطلبه، وذلك من قبل أنّ الاستفهام في الحقيقة إنّما هو عن الفعل؛ لأنّك تستفهم عمّا تشكّ فيه وتجهل علمه، والشكّ إنّما وقع في الفعل، وأمّا الاسم فمعلوم عندك، وإذا كان حرف الاستفهام إنّما دخل للفعل لا للاسم، كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل من أجله»^(٢).

والسبب الذي جعل هذه الأدوات تحتلّ الصدارة في الكلام، ما قاله سييويه: «وكرّهُوا تقديمَ الاسم؛ لأنّها حروفٌ ضارَعَتْ بما بعدها ما بعد حروف الجزاء، وجوابها كجوابه، وقد يصير معنى حديثها إليه، وهى غيرٌ واجبه كالجزاء، فقَبِحَ تقديمُ الاسم لهذا، ألا ترى أنّك إذا قلت: أَيْنَ عبدُ الله آتِه، فكأنّك قلت: حيثما يَكُنْ آتِه»^(٣).

وقال أيضاً: «واعلم أنّه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو: (هل وكيف ومن) اسمٌ وفعلٌ، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى؛ لأنّها عندهم في الأصل من الحروف التي يُذكر بعدها الفعل»^(٤).

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٥ / ٨.

(٢) المصدر نفسه: ٨١ / ١.

(٣) الكتاب: ٩٩ / ١.

(٤) المصدر نفسه: ١١٥ / ٣.

فمشابهة أدوات الاستفهام أدوات الشرط أو الجزاء، كما سَمَّاها سيبويه، هو العلة في تقديم الفعل على الاسم فكما أنَّ أدوات الجزاء لا تدخل إلاَّ على الفعل كذلك حال هذه الأدوات.

ومن الملاحظ أيضًا أنَّ هناك سببًا آخر جعل هذه الأدوات تحتلُّ الصدارة في الكلام، وهو أنَّ بعض هذه الأدوات الاستفهامية ما هي إلاَّ ظروف في أصل دلالتها اللغوية، فلما نُقلت من الظرفية إلى طلب السؤال عن المظروف؛ استحقَّت هذه الظروف الصدارة في الكلام^(١).

زيادةً على ذلك، ما لهذه الصدارة من قيمة معنوية تكمن في أنَّها أوَّل ما يطرق أسمع المتلقِّي، وقد فسَّر الرضي ذلك بقوله: «وإنَّها وجب تصدير متضمَّن معنى الإنشاء؛ لأنَّه مؤثِّر في الكلام، مُخْرِج له عن الخبرية، وكلُّ ما أثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك، فحقُّه صدر تلك الجملة؛ خوفًا من أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير، فإذا جاء المغير في آخرها تشوَّش خاطره؛ لأنَّه يجوز رجوع معناه إلى ما قبله من الجملة مؤثِّرًا فيها»^(٢)، وقال أيضًا في سبب صدارة هذه الأدوات: «كلُّ ما يغيِّر معنى الكلام، ويؤثِّر في مضمونه، وكان حرفًا، فمرتبته الصدر.. وكحروف التنبيه، والاستفهام، والتشبيه، والتحضيض، والعرض، وغير ذلك، وإنَّما لزم تصدير المغير، الدال على قسم من أقسام الكلام؛ ليني السامع ذلك الكلام من أوَّل الأمر، على ما قصد المتكلِّم، إذ لو جَوَّزنا تأخير ذلك المغير فأخَّر، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغير من أوَّل الأمر على كون مضمونه خاليًا عن جميع المغيرات، لتردَّد ذهنه في أنَّ هذا التغيير راجع إلى الكلام المتقدِّم الذي حمله على أنَّه خالٍ عن جميع

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٢٦.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ١٥٧/٣.

المغيرات، أو أنّ المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاً ما آخر يؤثر فيه ذلك المغير، فيبقى في حيرة^(١).

وتُقسّم هذه الأدوات على قسمين اثنين، الأوّل: يشمل حرفي الاستفهام، وهما (الهمزة، وهل)، والقسم الثاني: يشمل أسماء الاستفهام، وهي: (من، ما، كيف، أين، متى، أنّى، إيان، كم، أي)، وهذه الأسماء دلّت على معنى في نفسها بحكم الاسميّة فـ(أين) دلّت على المكان، و(كيف) دلّت على الحال، وكذلك (من) دلّت على ما يعقل، و(ما) دلّت على ما يعقل وما لا يعقل^(٢).

وهذه الأدوات تقسّم أيضاً بحسب التصوّر والتصديق على ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما يُطلَب به التصديق فقط، وهذا يشمل (هل) فقط، نحو قولنا: هل زيد منطلق؟^(٣).

القسم الثاني: ما يُطلَب بها التصديق تارةً، والتصوّر تارةً أخرى، وهذا القسم يشمل الهمزة؛ لأنّها أصل أدوات الاستفهام، نحو قولنا، إذا كان الاستفهام تصديقيّاً: أيسافر محمّد؟ أو أمحمّد مسافر؟ أمّا إذا كان الاستفهام تصوّريّاً، نحو قولنا: أيسافر محمّد أم زيد؟ أو أمحمّد مسافر أم زيد؟ فالهمزة تُستعمل في كلتا الحالتين؛ لأنّها الأصل في أدوات الاستفهام^(٤).

القسم الثالث: ما يُطلَب به الاستفهام التصوّري فقط، وهذا القسم يشمل أدوات الاستفهام الاخرى، التي هي: (من، ما، إيان، كيف، أنّى، متى، كم، أي)^(٥).

(١) شرح الرضويّ على الكافية: ٣٣٦/٤

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٥/٨، وينظر: أسرار العريّة: ١٩٣.

(٣) ينظر: الطراز: ٢٨٩/٣.

(٤) ينظر: شروح التلخيص، عروس الأفراح: ٢٤٧/٢.

(٥) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣١.

وقد اعتمد النحويون على هذا التقسيم الذي وردت به أدوات الاستفهام، فابن هشام يقول في خصائص همزة الاستفهام: «أَنَّهَا تَرِدُ لَطَلْبِ التَّصَوُّرِ، نَحْوُ: أَزِيدُ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو؟ وَلَطَلْبِ التَّصَدِيقِ، نَحْوُ: أَزِيدُ قَائِمٌ؟ وَ(هَلْ) مُحْتَضَةً بِطَلْبِ التَّصَدِيقِ، نَحْوُ: هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟ وَبَقِيَّةِ الْأَدَوَاتِ مُحْتَضَةً بِطَلْبِ التَّصَوُّرِ، نَحْوُ: مَنْ جَاءَكَ؟ وَمَا صَنَعْتَ؟ وَكَمْ مَالِكَ؟ وَأَيْنَ بَيْتِكَ؟ وَمَتَى سَفَرِكَ؟»^(١).

وقبل البدء في بيان معاني هذه الأدوات التي اختصَّ بها أسلوب الاستفهام، لا بدَّ من أن نبيِّن (المستفهم عنه)، وهو الواقع بعد أداة الاستفهام في الجملة الاستفهامية، فالمستفهم عنه هو الاسم الواقع بعد أداة الاستفهام بإجماع النحويين والبلاغيين، سواء أكان ذلك المستفهم فعلاً أم اسماً، فإنَّ كان المستفهم عنه فعلاً، قُدِّمَ الفعل، وأمَّا إذا كان المستفهم عنه هو الفاعل، فعندئذٍ يقدِّم الفاعل، والذي يُحدِّد الاستفهام في الجملة هو التقديم والتأخير، وقد تطرق إلى ذلك الشيخ الجرجاني، إذ قال: «ومن أبن شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة، فإنَّ موضع الكلام على أنَّك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل، كان الشكُّ في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت: أنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشكُّ في الفاعل، مَنْ هو؟ وكان التردد فيه»^(٢).

وهذا المستفهم لا بدَّ من أن يكون أحد الأمرين: إمَّا مستفهمًا عن النسبة وإمَّا مستفهمًا عن المفرد، والفرق بينهما أنَّ الاستفهام عن النسبة غير معلوم لدى السائل، أي إنَّ السائل يشكُّ في مضمون الجملة، أو نسبة المسند والمسند إليه، يقول سيوييه: «تقول: أَلْقَيْتَ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا أَوْ خَالِدًا؟ وَ: أَعْنَدَكَ زَيْدٌ أَوْ خَالِدٌ أَوْ عَمْرُو؟ كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَعْنَدَكَ

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١ / ٢١.

(٢) دلائل الأعجاز: ٣٣.

أحد من هؤلاء؟، وذلك أنك لم تدع أن أحدا منهم، ثم ألا ترى أنه إذا أجابك، قال: لا، كما يقول إذا قلت: أعندك أحد من هؤلاء؟ واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى، فتأخير الاسم أحسن؛ لأنك إنما تسأل عن الفعل بمن وقع. ولو قلت: أزيداً لقيت أو عمرو أو خالدًا؟: أزيدٌ عندك أو عمرو أو خالدٌ؟ كان هذا في الجواز والحسن بمنزلة تأخير الاسم إذا أردت معنى أيهما، فإذا قلت: أزيدٌ أفضل أم عمرو؟ لم يجز ههنا إلا أم؛ لأنك إنما تسأل عن أفضلهما، ولست تسأل عن صاحب الفضل»^(١).

أمّا إذا كان المستفهم عنه يخصّ المفرد، فعندئذٍ ليس هناك أدنى شكّ لدى السائل في مضمون الجملة ووقوعها، وإنّما يكتفي السائل بتعيين ما يسأل عنه بعيداً عن النفي والإيجاب. يقول سيبويه: «وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ وأزيداً لقيت أم بشراً؟ فأنت الآن مدّع أن عنده أحدهما، لأنك إذا قلت: أيهما عندك؟ وأيها لقيت؟ فأنت مدّع أن المسؤول قد لقي أحدهما، أو إن عنده أحدهما، إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو، والدليل على أن قولك: أزيدٌ عندك أم عمرو بمنزلة قولك: أيهما عندك؟ أنك لو قلت: أزيدٌ عندك أم أبشر؟ فقال المسؤول: لا، كان محالاً، كما أنه إذا قال: أيهما عندك؟ فقال: لا فقد أحال»^(٢).

(١) الكتاب: ٣/ ١٧٩.

(٢) المصدر نفسه: ٣/ ١٦٩.

المبحث الأول

حرفا الاستفهام

أولاً: الهمزة

ذكر النحويون أنَّ (همزة الاستفهام) هي أمَّ الباب في أسلوب الاستفهام^(١)، والذي أحوج سيبويه إلى ذكر هذه الحروف في صدر هذا الباب، وهو باب الاستفهام؛ لأنَّ المعنى الذي من أجله يختار إضمار الفعل بعد حروف الاستفهام، هو موجود في هذه الحروف، وذلك أنَّ هذه الحروف حكمها أن تدخل على الأفعال لا غير، فإذا وليها الاسم، أضمر بعدها فعل، وكذلك حرف الاستفهام حكمه أن يدخل على الفعل، إذا اجتمع الاسم والفعل بعده، فإذا وليه الاسم، وقد وقع الفعل على ضميره، أختير إضمار الفعل^(٢).

ولما لها من أهمية كبيرة عند النحويين، ولما لها من الصدارة في الكلام، تناوها النحويون لما تملكه من هذه الخصائص، وميزوها من (هل)، والهمزة هي من الحروف التي يُستفهم بها عن التصديق تارةً، وعن التصوُّر تارةً أخرى، فهمزة الاستفهام هي أصل أدوات الاستفهام جميعها، وهذه الأدوات لا تُفسَّر إلا بها^(٣).

(١) ينظر: الكتاب ٩٩/١.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤٠٦/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١٠٩/٤.

وهناك من وصف الاستفهام بها بالشمول، ولا يخلو السؤال بها بأن يكون سؤالاً مطلقاً، غير مقيّد بوقتٍ أو حالٍ، على العكس من الأدوات الأخرى التي يكون بها السؤال مقيّداً بوقتٍ أو حالٍ، كما هو الحال في الأدوات (متى، وكيف) على سبيل التمثيل، فالأولى مقيّدة بالوقت، والثانية مقيّدة بالحال^(١).

ومن الخصائص التي اختصّت بها همزة الاستفهام، أنّها تدخل على أدوات الشرط الأخرى، مثل أداة الشرط (مَنْ)، ولكن بشرط أن تكون من صلتها، يقول سيبويه: «ألا ترى أنّك تدخلها على (مَنْ) إذا تمت بصلتها، كقول الله ﷻ: ﴿أَفَنُؤْلِقُ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَن يَأْتِيَّ آمَنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (فصلت: ٤٠)»^(٢)، وجعل سيبويه لـ (همزة الاستفهام) منزلة كمنزلة (إن) في باب الجزاء^(٣). ولا بدّ من أن نذكر بأنّ هناك ميزة أخرى انمازت بها (همزة الاستفهام)، وهي أنّ همزة الاستفهام حال دخولها على همزة الوصل؛ فإنّها تثبت في الكلام، وتُحذف همزة الوصل^(٤).

ويرى النحويّون أنّ أسماء الاستفهام الأصل فيها البناء، والسبب في بنائها هو تضمّنها معنى الحرفيّة، فلمّا كانت همزة الاستفهام من الحروف، لم تبتعد عن أن تكون السبب في بناء أدوات الاستفهام، يقول الجرجاني: «وأما سبب البناء، فتضمّن الحرفيّة في (كيف) و(أين).. ولمّا تضمّن كلّ واحدٍ منها حرف الاستفهام، بُني كما يكون الحرف مبنياً»^(٥)، وهذا البناء الذي قاله الجرجانيّ في أسماء الاستفهام ليس واجباً فيها، بل هو

(١) ينظر: بدائع الفوائد: ٢٠٩/١.

(٢) الكتاب: ٩٩/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٢/١.

(٤) ينظر: معاني الحروف: ٣٤.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح: ١٣٤/١، وكذلك ينظر: التذيل والتكميل في شرح التسهيل: ٣٥/١٠.

جائز، إذ يقول أيضاً: «وينبغي أن تعلم أن الاسماء إذا حصل بينها وبين الحرف مشابهة، لم يجب بناؤها، وإنما يجوز ذلك؛ لأنه يصح أن لا يعتد بالمشابهة، ويترك على الأصل، ألا ترى أن (أيا) فيه معنى الاستفهام، كما أن (كيف) كذلك، مع أنه مُعرب، فينبغي أن يُفصل بين الجواز والوجوب»^(١). والواضح من كلام الجرجاني أن البناء الذي يتضمنه اسم الاستفهام، هو لتضمينه معنى همزة الاستفهام، وهذا البناء ليس واجباً بل جائزاً، وقد وردت همزة الاستفهام في ديوان الحسن بن راشد الحلبي في موضع واحد، إذ قال:

أَسْمُرُ رِمَاحٍ أَمْ قُدُودٌ مَوَائِسُ

وَبَيْضُ صِفَاحٍ أَمْ لِحَاطٌ نَوَاعِسُ^(٢)

استعمل الشاعر (همزة الاستفهام)، وأراد بها الاستفهام التصوري؛ لأن همزة الاستفهام من الأدوات التي يُستفهم بها عن التصور تارةً، وعن التصديق تارةً أخرى؛ لأنها أمّ الباب^(٣)، وجاء استعمال الشاعر لـ (همزة الاستفهام) مع المبتدأ المحذوف من الكلام، تقديره: أهن سُمر، و: أهن بيض؟ فـ (سمر وبيض) خبران لمبتدأ محذوف، وهمزة الاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل لها من الإعراب، فالشاعر الحلبي استعمل حرف الاستفهام (الهمزة) بعد الاسم؛ لأنه أراد أن يعلم صفة هذه السيوف، أهن بيض أم سُمر، وأشار الجرجاني إلى ذلك، وبيّن أن حرف الاستفهام إذا جاء بعده فعل كان الشك في الفعل نفسه؛ لأنك تريد أن تعلم وجوده لا غير، أمّا إذا جاء بعده اسم، فيكون الشك في الفاعل نفسه في بيان من هو^(٤).

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ١٣١.

(٢) الديوان: ٤٩.

(٣) ينظر: الكتاب: ٨٢/ ٣، وشرح التسهيل: ١٠٩/ ٤.

(٤) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٤١.

وبالتأمل لقول الشاعر هذا، نجده أراد أن يحدّد شيئاً واحداً لا غير إمّا أن تكون هذه الرماح بيضاً أو سُمراً، فالشاعر كان يتردّد في شيءين، ويطلب تعيّن أحدهما، لذلك نرى أنّ همزة الاستفهام يطلب بها معرفة المفرد، وتسمّى معرفة المفرد تصوّراً^(١).

ومن كلّ ما تقدّم يتّضح أنّ همزة الاستفهام استعمالين، أحدهما: أن يكون المعلوم هو النسبة، والمجهول هو المفرد، فيطلب بها معرفة المفرد. والآخر: أن يكون المجهول هو النسبة، فيطلب بها معرفة النسبة، فتسمّى معرفة المفرد تصوّراً، ومعرفة النسبة تصديقاً^(٢).

حذف همزة الاستفهام:

الأصل في (همزة الاستفهام) الذّكر وعدم الحذف؛ لأنّ حذفها هو خلاف القياس^(٣)، إلّا أنّها وردت في كلام العرب محذوفة، وهذه خصيصة امتازت بها همزة الاستفهام عن سائر الأدوات الأخرى؛ لأنّها من الأدوات التي لا يقدر عند الحذف سواها^(٤).

فالنحويّون تناولوا هذه المسألة بالبحث والدراسة، فأجازوا حذف همزة الاستفهام دون غيرها من الأدوات الاستفهاميّة الأخرى، وقد بيّنوا السبب من هذا الحذف الذي يلحق الهمزة؛ لأنّها أمّ الباب وأصل الأدوات، لذلك أجازوا الحذف معها^(٥).

(١) ينظر: في البلاغة العربيّة: ٨٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٨٥-٨٦.

(٣) ينظر: المحتسب: ٥١/١.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ٤٨٢/٢، وكذلك ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٢٠/١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١٩/١.

وقد اختلف في أصل هذا الحذف، هل هو حذف يحصل مع الشعر أو النثر، أو كليهما؟ فقد ذهب سيبويه إلى أن حذفها هو للضرورة الشعرية^(١)؛ لأن همزة الاستفهام في نظر النحويين من حروف المعاني، وهذه الحروف، على ما يرون، إنما جيء بها اختصاراً للأفعال، فلو ذهب المتكلم إلى حذفها، لكان في ذلك مختصراً لها، واختصار المختصر لا يجوز؛ لأنه يُعدُّ من الإجحاف^(٢).

وهناك من أشار إلى أن هذا الحذف من دلائل الاقتدار والفصاحة؛ لأنه يُثير مشاعر نفسية مختلطة لدى المخاطبين، وردود فعل واستجابة ينشدها المتكلم^(٣). وقد ورد حذف همزة الاستفهام في ديوان الحسن بن راشد الحلي في موضع واحد، إذ قال:

غَرِيرَةٌ سِرْبٍ أَمْ عَزِيزَةٌ مَعِشِرٍ

عَزِيزَةٌ حُسْنٍ لِلْقُلُوبِ تُحَالِسُ^(٤)

فالشاعر حذف (همزة الاستفهام)، والأصل في كلامه (أ عزيزة سرب أم عزيزة معشر)، وأن الحذف الذي لحق همزة الاستفهام جاء من باب جواز حذفها، والاستغناء عنها بوجود الدليل، وهذا الدليل هو (أم) المعادلة: «وإنما يحسن حذفها مع (أم)»^(٥).

وحذف همزة الاستفهام عدّة الكثيرون من الأساليب البلاغية التي غالباً ما يلجأ إليها المتكلم، لأن «للحذف وظيفة مزدوجة، إنه ينشّط الإيحاء ويقوّيه من ناحية، وينشّط خيال المتلقّي من ناحية أخرى، هذا فضلاً عن فلسفته الكامنة في خلافة

(١) ينظر: الكتاب: ١٧٣/٣.

(٢) ينظر الخصائص: ٢٧٥/٢.

(٣) ينظر: تلخيص البيان في مجازات القرآن: ١٦٣.

(٤) الديوان: ٤٩.

(٥) خزانة الأدب: ٤٢٩/٣ - ٤٣٠.

الحضور والغياب، أو النطق والصمت، فالمباينة بين كِلَا الطرفين تعمل على استدعاء الغائب الحاضر»^(١).

استعمال همزة الاستفهام مع (أم) المتصلة:

ذكرنا سابقاً أنَّ الاستفهام على نوعين، الأول: استفهام تصديقي يختص بصحة النسبة، أي عن نسبة المسند إلى المسند إليه، أو عن مضمون الجملة، والثاني: استفهام تصوُّري يُستفهم من به عن المفرد، وقد اُشار سيبويه إلى هذا النوع من الاستفهام بأنَّه لا يطلب من المقابل تحديد نسبة المسند إلى المسند إليه، أو بيان مضمون الجملة، وإنَّما بتعيّن ما يُسأل عنه المقابل، بدليل أنَّ هذا النوع من الاستفهام لا يُجاب عنه بالنفي والإيجاب، وذلك إذا دخلت (أم) المتصلة، يقول سيبويه في باب (أم)، إذا كان الكلام بها بمنزلة أيُّها وأيُّهم: «وذلك قولك: أزيدُ عندك أم عمرو؟ و: أزيدُ لقيت أم بشرًا؟ فأنت الآن مدّع أنَّ عنده أحدهما؛ لأنَّك إذا قلت: أيُّهما عندك؟ وأيُّهما لقيت؟ فأنت مدّع أنَّ المسؤول قد لقي أحدهما، أو إنَّ عنده أحدهما، إلَّا أنَّ علمك قد استوى فيهما، لا تدري أيُّهما هو، والدليل على أنَّ قولك: أزيدُ عندك أم عمرو؟ بمنزلة قولك: أيُّهما عندك؟ أنَّك لو قلت: أزيدُ عندك أم بشر؟ فقال المسؤول: لا، كان محالاً، كما أنَّه إذا قال: أيُّهما عندك، فقال: لا، فقد أحوال، واعلم أنَّك إذا أردت هذا المعنى، فتقديم الاسم أحسن؛ لأنَّك لا تسأله عن اللقي، وإنَّما تسأله عن أحد الاسمين، لا تدري أيُّهما هو، فبدأت بالاسم»^(٢).

وقد جاءت (الهمزة) لإفادة معنى التصوُّر في ديوان الحسن بن راشد الحليّ إلَّا أنَّ استعماله لهذا النوع من استفهام التصوُّر يقع في قسمين، الأول: استعمال الشاعر همزة

(١) البنيات الأسلوبية في الشعر العربي: ١٣٩.

(٢) الكتاب: ١٦٩/٣.

الاستفهام مذكورة، والثاني: استعمل فيه همزة الاستفهام محذوفة، وهو ما تطرّقنا إليه في موضع حذفها، إذ قال في مطلع قصيدته السينية:

أ سمر رِمَاحٍ أَمْ قَدودٌ مَوَائِسُ
وبيض صفاحٍ أَمْ لحاظٌ نَوَاعِيسُ؟
وَسِرْبُ جَوَارٍ عَنّ عَنّ أَيْمَنِ الحِمَى
لَنَا أَمْ جَوَارٍ نَافِرَاتٍ شَوَامِيسُ؟^(١)

نلاحظ في هذين البيتين أن السؤال كان عن تعيين أحد المسؤول عنهم «أهنّ رِمَاحٍ سُمِرَ باسقات في الاستقامة، أَمْ هُنَّ قَدودٌ مسخّرات رائقات بأحسن العلامة؟»^(٢)، فالشاعر هنا أراد التعيين عن أحد الأمرين؛ لأنّ علمه قد استوى فيهما، فقد دخلت همزة الاستفهام مع أم المتّصلة على جملتين اسميتين، فالأصل في حروف الاستفهام هو دخولها على الأفعال، إلّا أن النحاة قد قالوا بدخولها على الأسماء^(٣).

لذا عدّها النحاة من الأدوات التي تدخل على الجملة الاسمية^(٤)، وسمّيت هذه (أم) المتّصلة؛ لأنّها تُقدّر بـ(أي)، ولا يستغني أحد طرفيها عن الآخر، ولا تحصل الفائدة إلّا بهما^(٥).

ويبدو أنّ الشاعر الحلبيّ حذف همزة الاستفهام من البيت الثاني، على الرغم من وجود (أم المتّصلة)، وذلك لدلالة الاستفهام في البيت الأوّل؛ لأنّ الكلام متّصل.

(١) الديوان: ٤٨.

(٢) ينظر: شرح ديوان الحسن بن راشد الحلبيّ.

(٣) ينظر: الكتاب: ٩٨/١.

(٤) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٤٤٨/٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣٥٩/٣.

ومن الواضح أنَّ مثل هذا السؤال لا يُراد منه الإجابة بـ (نعم أو لا)، وإنَّما يُراد من ذلك التعيّن، يقول أبو عليّ الفارسيّ: «فإذا قال (لا، أو نعم) لم يكن كلامًا؛ لأنَّ (لا، ونعم) إنَّما تقع عن الاستفهام الذي تعلم منه شيئًا»^(١).

ثانيًا : هل

حرف استفهام مختصّ بطلب التصديق، إذ لا يُستفهم به إلَّا عن مضمون الجملة أو عن نسبة المسند إلى المسند إليه ولذلك لا يكون جوابها إلَّا بـ (نعم، أو لا)، ويُستفهم بها عن الجملة الاسميّة، وكذلك الجملة الفعلية على حدّ سواء^(٢)، ويتحدّث الرّمانيّ عن (هل)، مبنيًا لها موضعين، الأوّل: أن تكون أداة استفهام عن حقيقة الخبر، وجوابها هنا يكون بـ (نعم، أو لا)، وذلك نحو قولك: هل قام زيد؟ و: هل عمرو خرج؟ والثاني: أن تكون (هل) بمعنى (قد)، وذلك نحو قول الحقّ: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ (الإنسان: ١)، والمعنى الذي خرجت إليه (هل) هنا بمعنى (قد) أتى على الإنسان^(٣).

وقد علّق المراديّ (ت ٧٤٩هـ) على ما بيّنه الرّمانيّ من أن (هل) هنا ليست بمعنى (قد)، بل هي استفهام تقريريّ يفيد التحقيق والتوكيد^(٤).

وتنفرد (الهمزة) عن (هل) في أنّها تُستعمل لطلب تصوّر، وذلك نحو قولك: أعلّيّ في البيت أمّ خالد؟ ولذلك نجد (الهمزة) قد انفردت بمعادلة (أمّ) المتصلة، فهي يُطلَب بها تعيّن أحد الأمرين، وهذا ما لا نجده مع (هل)، وتنفرد الهمزة عن (هل) أيضًا

(١) المسائل المثورة: ٢٠٦.

(٢) ينظر: معاني الحروف للرّمانيّ: ١٠٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٢.

(٤) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٤٤-٣٤٥.

في أنها تدخل على النفي، وهذا لا يجوز مع هل^(١).

و(هل) من الحروف الاستفهامية التي يأتي بعدها فعل، كما قلنا سابقاً، نجد سيويوه ذهب إلى أن (هل) قد يأتي بعدها اسم أو فعل، وليس الفعل فقط، وهذا الاستعمال خصّه بالشعر، وحكم عليه بالشدوذ والقبح^(٢).

وذكر ابن هشام أن (هل) عندما تُستعمل للنفي؛ فإنّها يأتي بعدها (إلا)، (والباء)، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ (النحل: ٣٥)، فيكون تقدير الكلام خارج السياق القرآني (ما على الرسول إلا البلاغ)^(٣).

ولم يكن الأمر مقتصرًا على النحويين فقط في بيان هذا الحرف الاستفهامي، وكيفية استعماله، والخصائص التي يتمتع بها، فقد كان للبلاغيين آراء وأقوال في هذا الحرف، وما له من سمات عندهم، فقد ذهب السكاكي إلى أن (هل) تُستعمل للاستفهام كما استعملت الهمزة في ذلك، وإن كانت (هل) أقل استعمالاً من (الهمزة)، إذ قال: «(هل) للاستفهام كالهمزة، إلا فيما يتفرّع من الاستفهام، ثمّ وفي الدخول على الواو والفاء وثمّ»^(٤).

وقد وردت (هل) حرف استفهام في ديوان الحسن بن راشد الحلبي، إذ قال:

يَا جَدُّ هَلْ جَاءَكَ النَّاعِي بِفَقْدِ أَخِي

وَهَلْ سَمِعْتَ بِمَا لَاقَيْتُ مِنْ دُهِلٍ؟^(٥)

(١) ينظر: الجني الداني في حروف المعاني: ٣٤١.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ٩٩-١٠١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٤٥٩.

(٤) مفتاح العلوم: ٥٧-٥٨.

(٥) الديوان: ٨٤.

الشاهد في هذا البيت (هل جاءك، هل سمعت)، فإنَّ الشاعر استعمل فيه حرف الاستفهام (هل)، وأدخله على الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ، من دون أن تؤثر في إعرابه؛ لأنَّ حرف الاستفهام (هل) عند النحويين هو حرفٌ مختصٌّ بالاستفهام عن مضمون الجملة، سواء كانت الجملة فعلية أو جملة اسمية^(١).

وهناك مَنْ أشار إلى أنَّ الأصل في (هل) وبقية أدوات الاستفهام لا يليها إلَّا فعل، فعَلَّ سيبويه سبب اختصاصها بالفعل؛ لأنَّها تشبه أدوات الشرط في الدلالة على الاحتمال وعدم الوجوب، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، أنَّ أدوات الاستفهام لا يليها إلَّا الأفعال؛ لأنَّ الأفعال هي التي تدلُّ على الاحتمال، على العكس من الأسماء التي تدلُّ على معاني ثابتة لا تتغير^(٢).

وتحدَّث الرضي عن الفرق بين حرفي الاستفهام (الهمزة، وهل)، ويبيِّن أنَّ هذين الحرفين متفقان من حيث أنَّ لهما الصدارة في الكلام، إذ قال: «حرفا الاستفهام (الهمزة وهل) لهما الصدارة في الكلام»^(٣)، ويبيِّن أيضًا أنَّهما يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية، ولكلٍّ منهما خصيصة، ف(الهمزة) تدخل على الجملة الاسمية، سواء كان الخبر فيها اسمًا أو فعلًا، أمَّا (هل) فإنَّها لا تدخل على الجملة الاسمية التي يكون خبرها فعلًا^(٤).

ومن المواضع الأخرى التي ورد فيها استعمال (هل) حرف استفهام في هذا الديوان، ما قاله على لسان حال السيِّدة زينب عليها السلام:

(١) ينظر: معاني الحروف: ١١٥، وكذلك ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٤١.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ٩٩-١٠٠.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٤٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ٤٤٧.

وَأَقْبَلْتُ تَلْثُمُ النَّحَرَ الشَّرِيفَ، وَهَلْ

يُدَافِعُ الْقَدْرُ الْمُحْتَوَمُ بِالْقَبْلِ؟^(١)

فالشاعر قد استعمل في هذا البيت (هل) حرف استفهام مختص بالاستفهام التصديقي، وقد أدخله على الجملة الفعلية التي فعلها مضارع؛ لأن حرف الاستفهام عندما يليه فعل أو اسم، فإن للفعل الحق بأن يأتي بعد حروف الاستفهام، يقول سيويه: «واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام، نحو (هل، وكيف، ومن) اسم وفعل، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى؛ لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل»^(٢).

وفسر البلاغيون أن سبب استعمال (هل) مع الجملة الفعلية يعود إلى أمرين، الأول: كون (هل) حرف استفهام يستعمل لطلب التصديق فقط؛ وذلك لأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء، والنفي والاثبات إنما يتوجهان إلى المعاني والأحداث التي هي مدلولات الأفعال، لا إلى الذوات التي هي مدلولات الأسماء، والثاني: إن (هل) عند دخولها على الفعل المضارع؛ فإنها تخصصه إلى الاستقبال، وهي لما كانت كذلك، صار لها التأثير في هذا الفعل بما يوجب اختصاصها^(٣).

وقال أيضًا:

نَمَّ أَنْشَتَ تَعْذِلُ الْقَوْمَ اللَّئَامَ، وَهَلْ

يُجِدِّي مَعَ النَّذْلِ نَفْعًا كَثْرَةُ الْعَذْلِ؟^(٤)

(١) الديوان: ٨٤.

(٢) الكتاب: ١١٥/٣.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم: ١٤٨.

(٤) الديوان: ٨٥.

فالشاعر هنا استعمل حرف الاستفهام (هل) مع الجملة الفعلية التي فعلها مضارع؛ وذلك، كما قلنا، لأن الأصل في (هل) هو دخولها على الجملة الفعلية، فالعلاقة بين (هل) والفعل علاقة لا يمكن لحرف الاستفهام (هل) أن يجيد عنها، وقد عبّر الرضي عن هذه العلاقة بقوله: «فإن رأيت فعلاً في حيّزها، تذكّرت عهداً بالحمى، وحنّت إلى الألف المألوف وعانقته، وإن لم تر في حيّزها تسلّت عنه ذاهلة، ومع وجود الفعل، لا تقنع به مفسراً أيضاً للفعل المقدّر بعدها»^(١).

ويبدو أنّ الاستفهام الذي جاء به الشاعر الحيّ في هذا البيت فيه معنى التوبيخ، أي توبيخ هؤلاء القوم الذين خرجوا لقتال الإمام الحسين عليه السلام يوم واقعة كربلاء.

(١) شرح الرضيّ على الكافية: ٤ / ٤٤٧.

المبحث الثاني

أسماء الاستفهام

تقدّم أن أدوات الاستفهام لها الصدارة الكلام، لأننا لو أخرنا هذه الأدوات؛ لتناقض الكلام معها، ولمّا كانت كذلك، لزم تصديرها، والإتيان بها في بدء الكلام. وهذه الأدوات تُقسّم إلى قسمين:

الأول: أدوات ظرفيّة (متى، أين، كيف، أنى، أيان).

والثاني: أدوات غير ظرفيّة، وهي خاصّة بالأدوات (من، ما، أي، كم)، وهذه الأدوات يُستفهم بها عن المفرد، اسمًا كان أو جملة، وجميعها حقُّها البناء، وقد يُستثنى من ذلك الأداة (أي)، فهي من الأدوات المعربة غير المبنية^(١)، وعلة البناء فيها هي تضمُّنها مع الهمزة^(٢).

ومن استقراء أسلوب الاستفهام في ديوان الحسن بن راشد الحلبيّ، فقد وجدنا أنّ الحلبيّ قد ذكر بعض من هذه الأدوات، مثل الأداة (من، ما، أين، متى)، أمّا الأدوات الأخرى فلم نحظ بالعثور على شاهد عليها وهذه الأدوات على النحو الآتي:

(١) ينظر: التراكيب اللغويّة في العربيّة: ١٩.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر: ٧٢ / ٤، وينظر: كشف المشاكل في النحو: ٢٤٩، وينظر: أسرار العربيّة: ١٩٣.

١. الاستفهام بـ(مَنْ):

وهي من الأدوات التي يُستفهم بها عن العاقل، أي إنَّها أداة يُسأل بها عن الأنسي^(١)، أو هي الأداة التي يُستفهم بها عن كلِّ ما يعقل^(٢)، فالأداة (مَنْ) هي اسم استفهام يُستفهم بها عن العاقل، قال المبرِّد: «فأما (مَنْ)، فَأنَّه لَا يَعْنِي بها في خبر وَلَا اسْتِفْهَام وَلَا جَزَاء إِلَّا مَا يَعْقِل، لَا تَقُول في جَوَاب مَنْ عِنْدَكَ فرس وَلَا مَتَاع، إِنَّمَا تَقُول زيد أو هند، قَالَ الله ﷻ: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهٖ﴾، وَقَوْلُهُ ﷻ يَعْنِي الْمَلَائِكَةُ»^(٣).

وعرَّفها السَّكَّاكِيُّ من البلاغيِّين بأنَّها اسم استفهام يُستفهم ويُسأل بها عن الجنس من ذوي العلم^(٤)، غير أنَّ الخطيب القزويني لم يذهب مذهب السَّكَّاكِيِّ من أنَّ هذه الأداة هي للسؤال عن الجنس من ذوي العلم، بل رأى أنَّ الأظهر فيها أن تكون «للسؤال عن العارض المُشخص لذي العلم.. لأنَّه إذا قيل: مَنْ فلان؟ يُجاب بـ(زيدٌ)، ونحوه ممَّا يفيد التشخيص، ولا تُسَلَّم صحَّة الجواب بنحو: (بشر) أو (جنِّي)، كما زعم السَّكَّاكِيُّ»^(٥).

وقد وردت هذه الأداة في ديوان الحسن بن راشد الحلِّي، ما قاله عن لسان حال السيِّدة زينب بنت الإمام عليٍّ عليه السلام، عندما وقفت مخاطبة أخاها الإمام الحسين عليه السلام بعد معركة الطَّفِّ، إذ قال:

أَخِي مَنْ لِأَطْفَالِ النُّبُوَّةِ يَا أَخِي

وَمَنْ لِلْيَتَامَى إِنْ مَضَيْتِ يُؤَانِسُ؟

(١) ينظر: الكتاب: ٢٨٨/٤.

(٢) ينظر: المقتضب: ٥٢/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٢٩٦/٢.

(٤) ينظر: مفتاح العلوم: ٤٢٢.

(٥) الإيضاح في علوم البلاغة: ٩٨.

أخي مَنْ يُحامي عن حريم مُحَمَّدٍ

وَيُصلحُ أحوالَها الدَّهرُ مائِسٌ؟^(١)

نلاحظ في البيت أن الشاعر الحلبي قد استعمل أداة الاستفهام (مَنْ) مرتين في البيت الأول مَنْ لأطفال النبوة؟ وَمَنْ لليتامى؟ ومرة في البيت الثاني، وفي كلا الاستعمالين جاء بها الشاعر للسؤال عن العاقل؛ لأن الأصل في هذه الأداة أن يستفهم بها عن الشخص العاقل^(٢).

وأن الاستفهام هنا قد خرج به الشاعر من الحقيقة إلى المجاز، إذ جاء بمعنى النفي؛ لأن هناك من ذكر أن الاستفهام بـ(مَنْ) قد يفيد معنى النفي، ففي قولك: مَنْ قام إلا زيد؟ فهي في الحقيقة (مَنْ) الاستفهامي التي أشربت معنى النفي، فالمعنى يكون ما قام إلا زيداً^(٣)، ويقول أبو حيَّان في تفسير قوله تعالى: ﴿صَبَّغَهُ اللَّهُ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْكَ اللَّهُ صَبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾ (البقرة: ١٣٨)، «هذا استفهام، ومعناه النفي، أي: ولا أحد أحسن من الله صبغة»^(٤).

وعليه يكون الاستفهام في كلام الشاعر استفهاماً أشربت معنى النفي بـ(ما) النافية، فالمعنى فيه «ما لأطفال النبوة غيرك يا أخي»، وكذلك «ما لليتامى»، و«ما يحامي عن حريمنا غيرك»، فأداة الاستفهام (مَنْ) قد أشربت معنى النفي في هذه الأبيات الشعرية.

ومن المواضع الأخر التي وردت فيها أداة الاستفهام (مَنْ) في ديوان الحلبي ما قاله:

(١) الديوان: ٦٥.

(٢) ينظر: جامع الدروس العربية: ٩٨.

(٣) ينظر: الأزهية في علم الحروف: ١٠٧.

(٤) البحر المحيط: ٤١٢/١.

أَخِي أَخِي مَنْ يَرُدُّ الضَّيْمَ عَنْ حُرْمِ الدِّ
هَهَادِي النَّبِيِّ فَقَدْ أَمَسْتُ بِغَيْرِ وَلِيٍّ؟
أَخِي بِمَنْ أَتَّقِي كَيْدَ الْعِدَا وَعَلَى
مَنْ اعْتَمَدِي وَتَعَوِّلِي وَمُتَّكِلِي؟^(١)

فالشاعر استخدم أداة الاستفهام (مَنْ) ثلاث مرّات في كِلَا البيتين (مَنْ يرد، مَنْ أتقي، مَنْ اعتمادي)، وفي كِلَا البيتين استعملها لما يُعقل، وقد جاء استعمالها مع الفعل دون الاسم، يقول سيبويه: «واعلم أنّ حروف الاستفهام كلّها يقبح أن يصير بعدها الاسم، إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: هل زيدٌ قام؟ وأين زيدٌ ضربته؟، لم يجز إلا في الشعر»^(٢).

ومن الشواهد الأخر التي استعمل فيها الشاعر (مَنْ) أداة استفهام، قوله واصفًا لسان حال السيّدة فاطمة الصغرى بعد استشهاد أبيها الإمام الحسين (عليه السلام)، إذ تقول:

أَبِي أَبِي مَنْ لِدَفْعِ الضَّيْمِ نَأْمَلُهُ
إِذَا حَوَاكَ الثَّرَى، وَآخِيَةَ الْأَمَلِ؟^(٣)

فالشاهد في هذا البيت قوله: (مَنْ لدفع الضيم؟)، إذ استعمل الشاعر أداة الاستفهام (مَنْ) مع العاقل، وهذا شأنها^(٤)، فالشاعر أراد أن يعبر عن لسان حال السيّدة فاطمة الصغرى (عليها السلام) عندما أرادت أن تسأل أباه الإمام الحسين (عليه السلام)، وتقول له: مَنْ لنا عندما يتوسّد جسدك التراب؟ وَمَنْ يدفع الضيم الذي حلّ بنا بفقدك؟.

(١) الديوان: ٨٤.

(٢) الكتاب: ١٠١/١.

(٣) الديوان: ٨٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٢٨/٤.

ونلاحظ أنَّ الاستفهام في هذا البيت فيه نوع من الحسرة وخيبة الأمل على فقد الإمام الحسين عليه السلام؛ لأنَّه الناصر والمعين لهم، ولا بدُّ من أن نُشير إلى أن أداة الاستفهام (مَنْ) تُعرَّب بحسب موقعها من الجملة، فهي اسم استفهام مبني على السكون في محلِّ رفع أو نصب أو جر^(١).

٢. الاستفهام بـ(ما):

من المعروف لدى النحويِّين أنَّ (ما) لها استعمالات مختلفة، فهي تستعمل موصولة، ونافية، وتعجيبة، وزائدة، واستفهامية، وهذه الاستعمالات المختلفة والمتنوعة لها يمكننا أن نحددها من السياق الذي تردُّ فيه هذه الأداة، وما يعيننا في هذا المضمار هو (ما الاستفهامية)، فهي أداة يُستفهم بها عن الذات غير العاقل، وعن صفات العقلاء، يقول المبرِّد: «فأَمَّا (ما) فتكون لذوات غير الآدميِّين، ولنوعات الآدميِّين إذا قال: ما عندك؟ قلت: فرسٌ أو بعيْرٌ أو متاعٌ أو نحو ذلك، ولا يكون جوابه زيدٌ ولا عمرو، ولكن يجوز أن يقول: ما زيدٌ؟ فتقول: طويلٌ أو قصيرٌ أو عاقلٌ أو جاهلٌ»^(٢). وقد وردت (ما) في ديوان الحسن بن راشد الحلبي في موضع واحد، إذ قال فيه:

مَالِي وَلِلْغَيْدِ وَالْخِلِّ الْبَعِيدِ، وَلَدِ

عَيْشِ الرِّغْدِ الَّذِي وَلِيَّ وَلَمْ يَكُنْ؟^(٣)

فالشاهد في قول الشاعر هو (ما)، إذ استعملها الشاعر مع العاقل؛ لأنَّ (ما) يُسأل بها عن ما يعقل وما لا يعقل، إلَّا أنَّ استعملها في معنى العاقل لم يرد إلَّا قليلاً،

(١) ينظر: الأزهية في علم الحروف: ١٠٠-١٠٥.

(٢) المقتضب: ٢/٢٩٥.

(٣) الديوان: ٧٥.

والأصل في استعمالها هو لغير العاقل^(١)، و(ما) الاستفهامية هذه عبّر عنها الدكتور مهدي المخزومي بأنها أداة استفهام تُستعمل كناية عن غير العاقل من حيوان، أو أشياء، أو غيرها^(٢).

ويبدو أنّ الاستفهام هنا قد خرج من معناه الحقيقي إلى معنى آخر يُفهم من السياق، وهو معنى التعجب، إذ يتعجب الشاعر عمّا مضى زمنه من العيش الرغيد، ووصل الغيد والحسان.

٣. الاستفهام بـ(متى):

الأداة (متى) هي اسم استفهام يُستفهم بها عن الزمان، وهي بمعنى (أي حين)، أو (في أيّ حين)^(٣)، وهي اسم استفهام مبني على السكون للسؤال عن أسماء الزمان عامة، أي جميعها، فأنت عندما تقول: متى السفر؟ يُغنيك هذا عن التكلف في الكلام فلا تقول: أيوم الجمعة السفر؟ أو أيوم السبت السفر؟ وقولك: أشهر حزيران السفر؟ فقد جاءت مختصرة لكل هذا الجهد، فهي في الزمان كمنزلة (أين) في المكان^(٤)، ولا تقتصر هذه الأداة على زمن من الأزمان، فهي أداة يُستفهم بها عن الزمن، ماضياً كان أو مستقبلاً^(٥).

ومن الواضح أنّ هذه الأداة لا يجوز معها السؤال عن الأشخاص، نحو قولنا: متى عمرو؟ وذلك كون الزمان لا يكون خبراً عن اسم الشخص، وفي هذا يقول الجرجاني:

(١) ينظر: معاني الحروف: ٩٧.

(٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه. د. مهدي المخزومي: ٢٧٠.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٣٣/٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١٠٢/٤.

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد: ٢٣٧.

«فلا يجوز أن تقول: (متى زيد؟)؛ لأن ظروف الزمان لا تكون خبراً عن الأشخاص؛ لعدم الفائدة في ذلك، لأن أحوالها مع الأزمنة حال واحد^(١)».

ولابد لنا من أن نبين أن الأداة (متى) ليست هي الأداة الوحيدة التي يُستفهم بها عن الزمان، فقد يُستفهم عن الزمان بأداة أخرى، وهي الأداة (أيان)، فالسبب الذي جعل الأداة (متى) تتصدّر وتحتل مكانة الاستفهام عن الزمان بدلاً من الأداة (أيان) ما ذكره ابن يعيش من أن الأداة (متى) هي أكثر استعمالاً من (أيان)، ونتيجة لهذا الاستعمال الكثير للأداة (متى)، فقد سمح لها الصدارة للاستفهام عن الزمان، وصارت أظهر من الأداة (أيان) في الاستفهام عن الزمان، وكذلك أن (متى) تُستعمل في كل زمانٍ يرد، أما (أيان) فهي لا تستعمل إلا فيما يُراد به التعظيم والتفخيم في الأمور^(٢).

وقد وردت هذه الأداة في ديوان الحسن بن راشد الحلبي في موضعين اثنين، إذ قال:

مَتَى ظَلَمَ الظُّلَمِ الْكَثِيفَةِ تَنْجَلِي

وَبِسْمِ دَهْرِي بَعْدَ إِذْ هُوَ عَابِسُ؟^(٣)

استعمل الشاعر (متى)، وأراد بها الاستفهام عن الزمان، فالشاعر هنا أراد أن يصور لسان حال السيِّدة زينب بنت الإمام عليٍّ عليه السلام، وهي تسأل متى نصر الله؟ أي في أيِّ زمان ينكشف الظلم والخلاص منه، والذي لحق بهم عليهم السلام بعد استشهاد الإمام الحسين عليه السلام.

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٢٢٨/١، وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٥٠٥.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٠٦/٤.

(٣) الديوان: ٦٧.

ولا يقتصر استعمال هذه الأداة على الاستفهام، فقد تستعمل في غير الاستفهام، ومن ذلك استعمالها في الشرط^(١)، وقد تكون هذه الأداة في بعض الاستعمالات بمعنى (وسط)، وذلك نحو قول العرب: أخرجهُ مِنْ مَتَى كُمَّهِ، أي من وسط كمِّه، وهو استعمال خاص بلغة هذيل^(٢).

٤. الاستفهام بـ(أين):

وهذه الأداة من الأدوات الظرفية أيضاً، التي يُسأل بها عن المكان، فهي اسم استفهام يُستفهم بها عن المكان، بمعنى (أي مكان)، أو (في أي مكان أنت)^(٣)، بمعنى آخر أنَّ هذه الأداة يُستفهم بها عن المكان الذي حلَّ فيه الشيء، نحو قولنا: أين أنت؟ وأين بيتك؟ وأين مدرستك؟ فهي في مثل هذا الحال تكون سؤالاً عن مكان ظهور الشيء^(٤).

وتتضمَّن الأداة (أين) بعض الاستعمالات، منها استعمالها بمعنى الشرط، وهي هنا تجزم فعلين، وقد تقترن بـ(ما) الزائدة للتوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ﴾ (النساء: ٧٨)، أو لا تقترن بـ(ما) الزائدة للتوكيد، نحو قولنا: أين تجلس أجلس^(٥).

وتخرج هذه الأداة من معناها الأصلي إلى معانٍ أخرى، ومن ذلك مجيؤها بمعنى (حيث) نحو: جئتُك أين لا تعلم. أي: من حيث لا تعلم، أو خروجها إلى معنى النفي،

(١) ينظر: الكتاب: ٥٦/٣.

(٢) ينظر: الأزهية في علم الحروف: ٢٠٠-٢٠١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٣٣/٤.

(٤) ينظر: المقتضب: ٥٥/٣.

(٥) ينظر: الكتاب: ٥٩/٣.

ومعنى الأمر، ومعنى التعجب، ومعنى التوبيخ^(١).

ومن شواهد الأداة (أين) في ديوان الحسن بن راشد الحلبي، جاء ذكرها في موضع واحد، قال:

كشمسٍ تعالت عن أكفٍ لَوَامِسٍ

وَأَيْنَ مِنَ الشَّمْسِ الْأَكْفُ اللَّوَامِسُ؟^(٢)

فالشاعر استعمل أداة الاستفهام (أين)، وأراد بها المكان، فهي للسؤال عن المكان، سواء كان استفهاماً حقيقياً، نحو (أين أخوك؟)، أم مجازياً^(٣)، ومن الواضح أن الأداة (أين) يصحُّ بها الإخبار عن الشخص بعكس الأداة (متى) التي قلنا عنها بأنه لا يصحُّ معها الإخبار عن الشخص، فلا نقول: متى زيد؟ ولكن يصحُّ أن نقول: أين زيد؟ وذلك لاستقامة الكلام^(٤).

(١) ينظر: الأدوات النحوية في كتب التفسير: ٦٦١.

(٢) الديوان: ٤٩.

(٣) ينظر: معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٢٥٦/٤.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٢٢٨/١، وفي النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي: ٣٦.

الخاتمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على من خصّه ربُّ العرش بالرسالة على العالمين محمّد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه المنتجبين، فبعد أن منّ الله علينا بإنهاء هذا البحث، توّصلنا إلى بعض النقاط المتعلقة به، وعلى ما يأتي:

١. اقتصر الشاعر الحليّ في ديوانه على بعض الأدوات الاستفهاميّة، مثل (من، ما، متى، أين) ولم يرد ذكر للأدوات الأخرى، ولم يقتصر ذكره على هذه الأدوات، فقد ذكر الشاعر الحليّ حرفي الاستفهام (الهمزة، هل).

٢. من استقراء ديوان الشاعر الحليّ، وجدنا أنّ الشاعر قد لجأ إلى حذف حرف الاستفهام في بعض أبياته.

٣. جاءت تراكيب الجملة الاستفهاميّة في هذا الديوان متنوّعة من حيث دخول هذه الأدوات على جملة فعليّة أو اسميّة.

٤. ابتعد الشاعر في أبياته عن الاستفهام المجازي، الذي غالباً ما يستعمله الشعراء لأغراض بلاغيّة، واقتصر على الاستفهام الحقيقي.

المصادر والمراجع

١. الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق، ١٩٧١م.
٢. أسرار العريضة، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٣. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩١م.
٤. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.
٥. بدائع الفوائد، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار الفوائد، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٥هـ.
٦. البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٢م.

٧. البيانات الأسلوبية في الشعر العربي، الدكتور مصطفى السعداني، مكتبة المعارف، الإسكندرية.

٨. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط ١، دمشق، دار كنوز إشبيليا.

٩. التراكيب اللغوية في العربية، الدكتور هادي نهر، بغداد، العراق، مطبعة الإرشاد.

١٠. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق وضبط وتصحيح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

١١. تلخيص البيان في مجازات القرآن، لأبي الحسن محمد بن الحسين الموسوي (الشريف الرضي) (ت ٤٠٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الغني حسن، دار الأضواء، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦م.

١٢. جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، النشر، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط ٢٨، ١٤١٤هـ / ١٩٩٢م.

١٣. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله ابن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الاستاذ محمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

١٤. خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ط ١، حققه: الشيخ عبد السلام هارون، المطبعة المصرية، بولاق، وطبعة دار الكتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م.

١٥. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤.

١٦. دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تعليق وشرح: محمد عبد المنعم الخفاجي، ط ١، القاهرة، ١٩٦٢ م.

١٧. شرح الرضي على الكافية، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإسترآبادي النحوي (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ.د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.

١٨. شرح المفصل، علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.

١٩. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.

٢٠. شرح كتاب سيويه، أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٨ م.

٢١. الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق: مصطفى الشومى، القاهرة، ١٩١٠ م، مطبعة بيروت، ١٩٦٤ م.

٢٢. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وحقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي
(ت ٧٤٩هـ)، مصر، ١٩١٤م.

٢٣. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي،
أبو حامد بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد
هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٣هـ/
٢٠٠٣م.

٢٤. في البلاغة العربية، الدكتور عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة
والنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦م.

٢٥. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبو بشر، الملقب سيبويه
(ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣،
١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٦. اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، ط ٥،
١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٢٧. المسائل المنشورة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق
وتعليق: الدكتور شريف عبد الكريم النجار، دار عمان للنشر والتوزيع.

٢٨. معاني الحروف، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرمائي المعتزلي
(ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: د. علي عبد الفتاح إسماعيل شبلي، دار الشروق، جدة،
ط ٣، ١٩٨٤م.

٢٩. معجم العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)،
تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٣٠. معجم لسان العرب، محمد بن مكرم بن عليّ، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاريّ الرويفعيّ الإفريقيّ (ت ٧١١ هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤ هـ.

٣١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح الحموز، دار عمان، الأردن، ط ١، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

٣٢. مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد عليّ السكاكيّ الخوارزميّ الحنفيّ، أبو يعقوب، سراج الدين (ت ٦٢٦ هـ)، ط ١، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ، مصر، ١٩٣٧ م.

٣٣. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، جمهورية العراق، ١٩٨٢ م.

٣٤. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثماليّ الأزديّ، أبو العبّاس المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.

٣٥. همع الهوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.